الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

Republic of Lebanon
Ministry of Social Affairs

Republic of Lebanon
Ministry of Labor

الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF ECONOMY & TRADE

الرعاية الاجتماعية

تهدف ركيزة الرعاية الاجتماعية إلى إرساء نظامٍ متكاملٍ يضمن توفير خدمات رعاية نوعية على مستوى المجتمع تعزّز وحدة الأسرة وصونها، مع ضمان درجة عالية من الرقابة والتنظيم من جانب الحكومة. وتدريجيًا، يتطلّع إطار الحماية الاجتماعية نحو التحوّل إلى توفير خدماتٍ عامَّة تضمن خدمات الرعاية الأساسية للفئات المستضعفة ذات الأولوية من خلال مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مُستكمَلةً بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع المجتمع المدني لتأمين خدماتٍ متخصّصة (من خلال المنظمات غير الحكومية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وغير المتعاقدة). وفي هذا الإطار، ستؤمّن مراكز الخدمات الإنمائية خدمة "الشباك الواحد"، بالإضافة إلى اضطلاعها بدور التنسيق المركزي بين الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك البلديات والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني.

ولتسهيل التحوّل في مجال الرعاية الاجتماعية، يجب تنفيذ الإصلاحات على ثلاثة محاور رئيسية:

وتشمل المكونات الرئيسية لركيزة الرعاية الاجتماعية: ١) توفير سلسلة مترابطة ومتراصّة من خدمات الرعاية تتصدّى لمختلف جوانب الاستضعاف والاحتياجات التي تواجهها الفئات المستضعفة، وتشمل الوقاية الأولية، والوقاية الثانوية، وإدارة الحالات الفردية، والخدمات المتخصّصة، والخدمات الاجتماعية المكثّفة، و٢) زيادة الاستثمار في وزارة الشؤون الاجتماعية (ومراكز الخدمات الإنمائية) كونها تشكّل مركزًا لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية والرقابة وتقديم الخدمات التدريجي، و٣) تحسين البيئة المُمكّنة للقطاع (التعديلات القانونية والسياساتية)، و٤) تحفيز التغيير الاجتماعي والسلوكي في إطار اجتماعي-إيكولوجي متعدد القطاعات.

النتائج السياساتية

بناءً على ما تقدَّم، تُقترَح النتائج السياساتية التالية:

س٣ ن١:
جميع الفئات المهمّشة/المستضعفة لديها وصول فعّال إلى خدمات الرعاية الاجتماعية النوعية الشاملة.

س٣ ن٢:
توسُّع مروحة التدخلات الخدماتية والتواصل مع المجتمعات وخدمات إدارة الحالات، المقدَّمة إلى الفئات المستضعفة لمعالجة احتياجاتهم ومواطن ضعفهم المتعددة الأبعاد في إطار نهج شامل للتنمية المجتمعية.

س٣ ن٣:
خدمات الرعاية الاجتماعية تلتزم معايير الجودة العالية، وتتميّز بحسن التنسيق لتلبية الاحتياجات الشاملة للفئات المستضعفة.

التوجهات والمبادرات الاستراتيجية في مجال الرعاية الاجتماعية

التوجّه الاستراتيجي ١:
تعزيز الإطار القانوني والسياساتي لخدمات الرعاية الاجتماعية.

المبادرة ١.١:
تطوير رؤية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية ضمن إطار قانوني وسياساتي يحدّد بوضوح أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

المبادرة ١.٢:
مراجعة القوانين ذات الصلة وإقرار التعديلات التشريعية المطلوبة لضمان اتساقها مع الاتفاقيات الدولية.

المبادرة ١.٣:
ضمان مواءمة السياسات والاستراتيجيات القائمة وتحقيق الانسجام فيما بينها واعتماد سياسات توفّر المزيد من الحماية للفئات المهمّشة .

المبادرة ١.٤:
ضمان الإنفاذ الفعّال للقوانين الوطنية وتحسين وصول الفئات المُستضعفة إلى نظم العدالة.

المبادرة ١.٥:
ترشيد وإعادة توزيع الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية استنادًا إلى عملية تخطيط تحقّق فائدةً متبادلة على المستويين المركزي والمحلي لضمان الكفاءة والاستدامة.

التوجّه الاستراتيجي ٢:
توحيد عملية تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية تدريجيًا، وتحسين جودة الخدمة المُقدَّمة للفئات الأشد ضعفًا وتعزيز قدرتهم على الوصول إليها، واستكمال ذلك بإرساء شراكاتٍ بين مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان الاتّساق والتجانس.

المبادرة ٢.١:
إعادة هيكلة مراكز الخدمات الإنمائية لكي تصبح مراكز مجتمعية يجتمع في إطارها مقدّمو الخدمات والمستفيدون للتناقش في كيفية تحسين كفاءة الخدمات وجودتها.

المبادرة ٢.٢:
تعزيز خدمات الرعاية الأسرية والمجتمعية كجزء من رؤيةٍ تهدف إلى التخفيف من الاعتماد على الرعاية المؤسّساتية للفئات المستضعفة (ولا سيّما الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة).

المبادرة ٢.٣:
توسيع نطاق تقديم الخدمات لكي يشمل كامل سلسلة الرعاية، ما يمكن أن يعالج مكامن الضعف والاحتياجات المتعددة في دورة الحياة، مع إيلاء اهتمامٍ خاص لزيادة تغطية الخدمات للفئات المُستضعفة غير المُغطاة حاليًا

المبادرة ٢.٤:
دعم نظام الإحالة القائم والمشترك بين القطاعات، والبناء على آليات إدارة الحالات والتنسيق الحالية في ما يتعلّق بالمستفيدين من الرعاية الاجتماعية والأسر المعرّضة للخطر.

التوجّه الاستراتيجي ٣:

تطوير قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية على أداء مهامها في صنع السياسات وتقديم الخدمات وممارسة الإشراف والرقابة ضمن قطاع الرعاية الاجتماعية، بالتوازي مع تعزيز وظائف الحماية التي تضطلع بها الهيئات المؤسسية الأخرى ذات الصلة.

المبادرة ٣.١:

اعتماد نهج قائم على الأدلة والنتائج لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال تطوير وتطبيق معايير مُحسَّنة لتقديم الخدمات النوعية ولشروط التعاقد مع المؤسسات.

المبادرة ٣.٢:

تحسين الأداء التنظيمي، وكفاءة الموارد البشرية عبر مختلف وحدات وزارة الشؤون الاجتماعية، بما في ذلك بناء قدرات مراكز الخدمات الإنمائية.

المبادرة ٣.٣:

البناء على الجهود الحالية لتعزيز التنسيق ومسارات/آليات الإحالة الداخلية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية.

المبادرة ٣.٤:

تعزيز قدرات الوزارات المعنية والسلطات المحلية (بما في ذلك البلديات) للعمل بصورةٍ مبكرة على تحديد الحالات، وتخفيف المخاطر، والإحالة إلى الخدمات اللازمة في الوقت المناسب انطلاقًا من نهجٍ موحّد.

التوجّه الاستراتيجي ٤:

التأثير في وعي الأسر والمجتمعات المحلية، وفي المواقف والأعراف الاجتماعية السائدة، بغية تمكين الأسر والتصدّي للمُحرّكات المعيارية للضعف الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية.

المبادرة ٤.١:

تعزيز التغيير السلوكي والاجتماعي باتباع نُهُج متعدّدة للتواصل، تبني الثقة في نظام الرعاية الاجتماعية وتولّد التماسك الاجتماعي.

المبادرة ٤.٢:

تعزيز دور الاسرة كحاضن اساسي وتدعيم قدراتها للحفاظ على مكوناتها .

المبادرة ٤.٣:

تحسين جهود الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي لتحديد الفئات المُستضعفَة، وحُزمة الخدمات التي تستجيب للاحتياجات الحالية، بما في ذلك التعاون مع المخاتير والبلديات، ولكن أيضًا من خلال الزيارات المنزلية والإحالة إلى الخدمات اللازمة.